



Australian Government
Attorney-General's Department

القوانين الأسترالية لمكافحة الإرهاب

Arabic

أسئلة وأجوبة



هذا الكتيب عبارة عن مرجع للمساعدة في توضيح القوانين الأسترالية لمكافحة الإرهاب.

يحتوي هذا الكتيب على خمسة أقسام رئيسية:

4	جنايات ارتكاب الأفعال الإرهابية وكيف تنطبق
6	المنظمات الإرهابية والجنايات المتعلقة بها
9	الحجز الوقائي ومتى ينطبق
10	التحري في الجناية الإرهابية
13	منع تمويل الإرهاب
14	توضيح ماهية أوامر المراقبة

جنايات ارتكاب الأفعال الإرهابية وكيف تنطبق

جنايات ارتكاب الأفعال الإرهابية في أستراليا متضمنة في مدونة القانون الجنائي لسنة 1995 (Criminal Code Act 1995).

ما هو العمل الإرهابي؟

العمل الإرهابي هو أي فعل، أو تهديد بالقيام بأي فعل، يتم بقصد إجبار العامة أو أية حكومة أو التأثير فيهم بالتهويل والاكراه لصالح أية قضية سياسية أو دينية أو أيديولوجية/فكرية، بحيث يتسبب ذلك الفعل في:

- وفاة، أذي جسيم أو تعريض شخص ما للخطر
- أضرار بالغة بالممتلكات
- تعريض صحة أو سلامة العامة لخطر محقق، أو
- التدخل على نحو خطير في أو تعطيل أو تدمير بني تحتية هامة مثل شبكات الاتصالات أو الكهرباء.

العمل الإرهابي لا يشمل مزاولة الدفاع أو الاحتجاج أو المعارضة أو إضراب صناعي إذا لم يتوافر لدى الشخص قصد التحريض على استعمال القوة أو العنف أو تسبب الأذى للآخرين.

إذا أُدين أي شخص بأنه مذنب بارتكاب أي عمل إرهابي، قد يواجه ذلك الشخص عقوبة تصل إلى السجن المؤبد.

ما هي جناية ارتكاب عمل إرهابي؟

جناية ارتكاب عمل إرهابي تعني أن أي من التالي مخالف للقانون:

- ارتكاب عمل إرهابي
- التخطيط أو الإعداد لأي فعل إرهابي
- تمويل الإرهاب أو أي شخص/جهة إرهابية
- تقديم أو تلقي تدريب ذو صلة بالأفعال الإرهابية
- إمتلاك أشياء ذات صلة بالأفعال الإرهابية، أو
- جمع أو إصدار مستندات محتمل أن تعمل على تسهيل الأفعال الإرهابية.

يجوز إدانة أي شخص بجناية ارتكاب عمل إرهابي إذا عزم ذلك الشخص على ارتكاب أي من هذه الجنايات أو إذا أبدى ذلك الشخص تهورا غير أنه باحتمال كون أفعاله أو أفعالها فعلاً إرهابياً.

على سبيل المثال، قد يدان أي شخص بأنه مذنب بجناية ارتكاب أي عمل إرهابي إذا قام ذلك الشخص عن قصد بالإعداد أو التخطيط لارتكاب أي عمل إرهابي ولكنه لم يرتكب بنفسه ذلك العمل الإرهابي.

يمكن أن يرتكب الشخص جناية ارتكاب عمل إرهابي حتى إن لم يقع ذلك الفعل.

ماذا يعني توافر القصد بالقيام بشيء أو التهور حيال أمر ما؟

يتوافر القصد لدى أي شخص فيما يختص بالسلوك/التصرف إذا نوى ذلك الشخص المشاركة في ذلك السلوك/التصرف. يتوافر القصد لدى أي شخص فيما يختص بالظرف إذا اعتقد ذلك الشخص أن ذلك الظرف موجود أو سيكون موجوداً. يتوافر القصد لدى أي شخص فيما يختص بأية نتيجة إذا نوى ذلك الشخص إحداث تلك النتيجة أو كان على علم بأنها ستحدث في سياق الأحداث العادية.

يكون الشخص متهوراً فيما يختص بأية نتيجة أو ظرف إذا كان على علم بوجود احتمال فعلي بحدوث تلك النتيجة أو الظرف، وبأنه لا مبرر هناك لاتخاذ تلك المخاطرة في الظروف المعروفة لذلك الشخص.

المنظمات الإرهابية والجنايات المتعلقة بها

الجنايات الخاصة بالمنظمات الإرهابية في أستراليا متضمنة في مدونة القانون الجنائي لسنة 1995 (Criminal Code Act 1995).

ما هي المنظمة الإرهابية؟

المنظمة الإرهابية هي أية منظمة:

- تقرر المحكمة أنها تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بالاعداد أو التخطيط أو المساعدة في أو دعم أي عمل إرهابي، أو
- أية منظمة تدرجها الحكومة في قائمة المنظمات الإرهابية.

متى يمكن أن تدرج الحكومة منظمة ما في قائمة المنظمات الإرهابية؟

يمكن أن تدرج الحكومة أية منظمة على أنها منظمة إرهابية إذا أبدت تلك المنظمة الإرهاب أو قامت بالاعداد أو التخطيط أو المساعدة في أو دعم أي عمل إرهابي.

تؤيد المنظمة الإرهاب إذا قامت بشكل مباشر أو غير مباشر بـ:

- الإشارة بالقيام بأي عمل إرهابي أو التحريض عليه
- تقديم تعليمات عن القيام بأي عمل إرهابي
- تأييد/مدح مباشر لإرتكاب أي عمل إرهابي، حيث قد يكون هناك خطر كبير أن ذلك التأييد/المدح قد يقود شخصاً ما إلى القيام بأي عمل إرهابي.

قبل أن يتم إدراج أية منظمة في قائمة المنظمات الإرهابية، يجب أن يقتنع النائب/المدعي العام بالأسس المنطقية التي تثبت قيام تلك المنظمة بشكل مباشر أو غير مباشر بالاعداد أو التخطيط أو المساعدة في أو دعم أي عمل إرهابي.

عندما تقرر الحكومة قيد أية منظمة في قائمة المنظمات الإرهابية، تتم مراجعة ذلك القرار علناً من قبل اللجنة البرلمانية المشتركة للاستخبارات والأمن (the Parliamentary Joint Committee on Intelligence and Security). ويجوز لأي شخص يرغب في عرض أية مسألة تتعلق بقرار قيد أية منظمة في قائمة المنظمات الإرهابية أن يقدم اعتراضاته أو ما يلقاه إلى اللجنة البرلمانية المشتركة. يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن مراجعات اللجنة البرلمانية المشتركة لإدراج المنظمات الإرهابية من الموقع www.aph.gov.au تحت عنوان "الجان" ("Committees").

ينتهي قيد المنظمة كمنظمة إرهابية بعد ثلاث سنوات من تاريخ إدراجها، أو إذا لم يعد النائب/المدعي العام مقتنعاً بأن المنظمة تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بالاعداد أو التخطيط أو المساعدة في أو دعم أي عمل إرهابي، أيهما يحدث أولاً.

يمكن استعراض المنظمات المدرجة في قائمة المنظمات الإرهابية في أستراليا على موقع الأمن القومي www.nationalsecurity.gov.au تحت عنوان "ما الذي تقوم به الحكومات" (What Governments are doing).

ما هي الجنايات المتعلقة بالمنظمات الإرهابية؟

يعتبر القيام بما يلي جنائية:

- العضوية في منظمة إرهابية
- توجيه أنشطة منظمة إرهابية
- التجنيد لمنظمة إرهابية
- تدريب أو تلقي تدريب من منظمة إرهابية
- الحصول على تمويل لمنظمة إرهابية، منها أو لها، أو
- تقديم الدعم لأية منظمة إرهابية.

تقديم الدعم لأية منظمة إرهابية يعني أي دعم أو موارد يتم تقديمها بقصد مساعدة المنظمة في الاعداد أو التخطيط أو المساعدة في أو دعم أي عمل إرهابي.

كما أن التعامل مع منظمة إرهابية مدرجة يعتبر جنائية. والتعامل مع منظمة إرهابية مدرجة ممنوع عندما يحدث مرتين أو أكثر، بحيث يدعم ذلك التعامل المنظمة ويعتزم الشخص من وراء ذلك الدعم مساعدة المنظمة المدرجة على التوسع أو الاستمرارية. غير أن الشخص لا يعتبر مرتكباً لجنايات التعامل إذا تعامل مع أحد أفراد العائلة المقربين بخصوص موضوع عائلي أو منزلي كما أنه من المهم أخذ الخلفية الثقافية للشخص في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان ذلك الشأن عائلياً أو منزلياً.

هنالك إعفاءات من جنائية التعامل إذا حدث التعامل أثناء طقوس عبادة دينية في مكان عام مثل المسجد أو الكنيسة.

لنتم إدانة أي شخص على أنه مذنب بارتكاب هذه الجنايات، يجب أن يكون الشخص على علم أن المنظمة ذات الصلة كانت منظمة إرهابية أو أهمل في معرفة ذلك.

ومع ذلك، لكي يُعتبر الشخص مرتكباً لجنايات الانتماء إلى منظمة إرهابية يجب أن يكون ذلك الشخص على علم بأنه عضو في منظمة إرهابية.

إذا تمت إدانة أي شخص بأنه مذنب لتعامله مع منظمة إرهابية، فإن العقوبة القصوى هي السجن لمدة ثلاث سنوات، أو إذا أدين الشخص بأنه مذنب لعضويته في منظمة إرهابية فإن العقوبة القصوى هي السجن لمدة 10 سنوات. وإذا أدين بأنه مذنب بارتكاب إحدى جنايات المنظمات الإرهابية الأخرى، فإنه قد يحكم على الشخص بالسجن لمدة 25 سنة.

هل يمكن أن يرتكب الشخص جنائية تتعلق بالمنظمات الإرهابية إذا لم تكن المنظمة مدرجة من قبل الحكومة؟

قد يرتكب أي شخص جنائية من جنائيات المنظمات الإرهابية حتى ولو لم تكن المنظمة مدرجة من قبل الحكومة، طالما أن تلك المنظمة تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بالأعداد أو التخطيط أو المساعدة في أو دعم أي عمل إرهابي.

عند إتخاذ الاجراءات القانونية حيال جنائية المنظمات الإرهابية، تحتاج النيابة العامة إلى أن تثبت للمحكمة بما لا يدع مجالاً للشك أن المنظمة تمارس الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تثبت النيابة العامة أن الشخص المتخذة ضده الإجراءات على علم يكون تلك المنظمة منظمة إرهابية أو أنه على علم بأن هناك احتمال كبير أن تكون تلك المنظمة متورطة في نشاط إرهابي.

الحجز الوقائي ومتى ينطبق

متى يمكن للشرطة أن تقوم بحجز أي شخص حجزاً وقائياً؟

يمكن للشرطة أن تحتجز أي شخص بموجب أمر حجز وقائي فقط عندما يكون هناك تهديد بحدوث هجمة إرهابية وشيكة أو فوراً حدوث هجمة إرهابية.

يمكن حجز الأفراد إذا لزم ذلك لمنع حدوث عمل إرهابي وشيك أو عند احتمال فقدان أدلة حيوية بعد حدوث عمل إرهابي.

ينص قانون الكومنولث على أن المدة القصوى التي يتم فيها حجز أي شخص حجزاً وقائياً هي 48 ساعة. وتتص قوانين الولايات أو قوانين المقاطعات على أنه يمكن حجز الشخص لمدة تصل إلى 14 يوم. ومن الأهمية، حتى في حالة تطبيق أنظمة الحجز الوقائي التابعة للكومنولث والولايات أو المقاطعات معاً، أن تكون المدة القصوى لحجز أي شخص حجزاً وقائياً هي 14 يوم.

يحق لأي شخص معتقل بموجب أمر حجز وقائي أن:

- تتم معاملته على نحو إنساني ولا يتم تعريضه لأية معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة
- يتصل بمحامى
- يتصل بأفراد الأسرة وجهة العمل لإبلاغهم بسلامته
- أن لا يكون موضع تساؤل
- تعرض عليه نسخة أمر الحجز الوقائي التي تتضمن ملخصاً بأسباب صدور الأمر
- يطلب مترجم شفهي إذا واجه صعوبة في فهم اللغة الانجليزية والتخاطب بها.

لا يجوز حجز الأطفال دون سن 16 سنة. يمكن حجز أي شخص يبلغ السادسة عشر من العمر على الأقل ولكنه دون الثامنة عشر ه ولكن بمعزل عن الكبار. ويمكن أن يسمح لوالديه أو الوصي عليه بزيارته أثناء مدة الحجز.

التحري في الجناية الإرهابية

إذا تم حجزك و/أو إستجوابك أنت أو أي شخص تحت رعايتك من قبل الشرطة، ستحتاج إلى نصح أكثر تفصيلاً من ما هو متضمن في هذا الكتيب.

متى وكيف يمكن للشرطة أن تحتجز شخصاً لاستجوابه في سياق التحريات حول أنشطة إرهابية؟

يخول قانون الكومنولث للجرائم لسنة 1914 الشرطة بالقبض على وإحتجاز أي شخص للاستجواب في حالة أن هناك أسباب منطقية لاعتقاد أن ذلك الشخص قد ارتكب جنابة بموجب قانون الكومنولث.

يمكن للشرطة أن تستجوب أي شخص لمدة أولية قدرها أربعة ساعات (أو ساعتين للأشخاص الذين هم دون سن الثامنة عشر أو بي دون كذاك، أو هم من السكان الأصليين أو من سكان جزر مضيق تورس)، ويمكن تمديد مدة الاستجواب بموافقة موظف قضائي لمدة لا تزيد على 12 ساعة، أو في حالة الجناية الإرهابية، لمدة لا تزيد على 24 ساعة.

يمكن أن يتم تعليق وقت الاستجواب لاعطاء الشخص الذي يتم إستجوابه فترة راحة أو مده بالعناية الطبية أو يتحدث إلى محامي أو ممثل آخر أو يتصل بصديق أو أحد الأقارب أو مترجم فوري أو إذا لم يكن ذلك الشخص مواطناً أستراليا بموظف قنصلي.

في حالة الجناية الإرهابية، يجوز لموظف قضائي أن يوافق على مدد زمنية إضافية إذا لزم لتمكين الشرطة من تجميع وتحليل معلومات من سلطات أجنبية أو تعمل عبر مناطق زمنية مختلفة أو تقوم بترجمة مواد. ويجب تعليق الاستجواب أثناء هذه المدد الزمنية الإضافية.

بالإضافة إلى مقتضى الحصول على موافقة موظف قضائي مستقل على تمديد أية مدة إستجواب أو حجز لأغراض التحري، تنص التشريعات على مجموعة من الاجراءات الوقائية. وتشتمل هذه الاجراءات الوقائية على حق المشتبه به في أن يكون له محام حاضراً معه أثناء الاستجواب وحقه في أن تتم معاملته بإنسانية واحتراماً يليقان بكرامة الانسان.

ماذا عن الاستجواب والحجز من قبل المنظمة الأسترالية للأمن والاستخبارات

يمكن للمنظمة الأسترالية للأمن والاستخبارات (Australia Security Intelligence Organisation, ASIO) أن تستجوب، وفي نطاق ظروف محددة، أن تحتجز أي شخص بغية جمع معلومات لمنع هجمات إرهابية.

يجب أن يكون لدى المنظمة الأسترالية للأمن والاستخبارات (ASIO) أمراً صادراً من قاضي فدرالي أو قاضي صلح فدرالي قبل ممارستها لصلاحياتها للاستجواب والحجز.

يمكن أن يتم حجز أي شخص لمدة تصل إلى سبعة أيام متواصلة ويمكن إستجوابه لمدة لا تزيد على 24 ساعة، أو 48 ساعة في حالة الحاجة لمترجم فوري. لا يجوز لمنظمة الأسترالية للأمن والاستخبارات (ASIO) أن تحتجز أو تستجوب الأطفال دون سن السادسة عشر من قبل.

يحق لأي شخص يتم إستجوابه أو محتجز من قبل المنظمة الأسترالية للأمن والاستخبارات (ASIO) أن:

- تتم معاملته على نحو إنساني ولا يتم تعريضه لأية معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة
- يمثله بمحامي
- يقدم شكوى في أي وقت إلى المفتش العام للاستخبارات والأمن أو مفوض الشكاوى (Ombudsman) للكومنولث ضد المنظمة الأسترالية للأمن والاستخبارات (ASIO) أو الشرطة الفدرالية الأسترالية
- يتصل بأحد والديه أو الوصي عليه إذا كان عمره 16 أو 17 سنة وأن يكون أحد والديه أو الوصي عليه حاضراً أثناء الاستجواب.

يحق لأي شخص صادر ضده أمر استجواب و حجز من المنظمة الأسترالية للأمن والاستخبارات (ASIO) أن يتصل بمحامي للاستشارة القانونية.

أي شخص صادر ضده أمر استجواب، أو أمر إستجواب وحجز، من المنظمة الأسترالية للأمن والاستخبارات (ASIO) يجب عليه أن:

- يجيب على كل الأسئلة المسموح بها بموجب الأمر
- يسلم جواز سفره
- لا يغادر أستراليا بدون تصريح
- لا يخبر أي أشخاص آخرين، أثناء سريان الأمر، أنه يتم إستجوابه أو أنه محتجزاً من قبل المنظمة الأسترالية للأمن والاستخبارات (ASIO)، ما لم يصرح له بفعل ذلك

منع تمويل الإرهاب

■ لا يخبر أي أشخاص آخرين، لمدة سنتين بعد إنتهاء مدة الأمر، بأية معلومات هامة ذات صلة بالأمر ما لم يصرح له بفعل ذلك.

عقوبة عدم الالتزام بهذه الشروط هي السجن لمدة خمس سنوات.

من المهم أن يفهم الشخص أنه إذا تم استجوابه من قبل المنظمة الأسترالية للأمن والاستخبارات (ASIO) لا يجوز له التحدث عن ذلك.

إذا تم إستجوابك أنت أو أي شخص تحت رعايتك من قبل المنظمة الأسترالية للأمن والاستخبارات (ASIO)، ستحتاج إلى نصح أكثر تفصيلاً من ما هو متضمن في هذا الكتيب.

ماذا يعني تمويل الإرهاب؟

يشمل تمويل الإرهاب جمع الأموال أو توفير عن قصد (بما في ذلك ما يتم إنابة عن أي شخص آخر) وتهور فيما يتعلق بالاستعمال المحتمل لهذه الأموال في تسهيل عمل إرهابي أو القيام به.

لا يهم عدم حدوث الفعل الإرهابي ، أو عدم استخدام الأموال لعمل إرهابي محدد أو لأكثر من عمل إرهابي واحد.

هل يمكن أن يبدان الشخص بتمويل الإرهاب إذا تبرع/تبرعت لأغراض خيرية؟

إذا كان الشخص المتبرع على علم باحتمال استخدام التبرعات لأغراض إرهابية وأن إتخاذ تلك المخاطرة في ظل المعطيات أمر غير مبرر، يمكن أن يبدان ذلك الشخص بتمويل الإرهاب.

ما الذي يتم القيام به في أستراليا لانفاذ القوانين المانعة لتمويل الإرهاب؟

هناك وكالة مختصة في أستراليا، تدعى المركز الأسترالي لتحليل المعاملات والتقارير (أوسترالك) (the Australian Transactions and Reports Analysis Centre (AUSTRAC))، تقوم بمراقبة الحسابات المصرفية والحركات المالية. وهذا يعني أن فرص القبض على الأشخاص المتورطين في تمويل الإرهاب عالية.

ومن الممكن أيضاً تجميد حسابات مصرفية في أستراليا إذا كانت المبالغ في تلك الحسابات تخص منظمة إرهابية أو مكتسبة منها.

توضيح ماهية أوامر المراقبة

ما هو أمر المراقبة؟

يمكن إخضاع أي شخص لأمر مراقبة إذا كان ذلك يساعد بشكل كبير في منع هجمة إرهابية أو إذا تم تدريب الشخص لدى منظمة إرهابية مدرجة.

يجب أن تصدر أوامر المراقبة من محكمة.

يمكن أن يتم بموجب أمر المراقبة منع الشخص من:

- التواجد في مناطق معينة أو مغادرة أستراليا
- التواصل أو التعامل مع أشخاص معينين
- حيازة أو استخدام أشياء معينة
- القيام بأنشطة معينة، بما في ذلك العمل
- استخدام أشكال معينة من التكنولوجيا، بما في ذلك الانترنت.

يمكن أن يتطلب أمر المراقبة من الشخص بموجب أن:

- يظل في مبنى ما في فترة زمنية محددة من كل يوم
- يلبس جهاز تتبع
- يحضر للتبليغ عن شخصه لشخص ما في زمان ومكان معينين
- يسمح بأخذ صور فوتوغرافية له.

لا يصبح أمر المراقبة نافذاً إلا بعد أن يتم تبليغه للشخص الصادر ضده الأمر، ويجب أن لا يظل الأمر سارياً لأكثر من 12 شهر.

يجوز لأي شخص أن يتقدم بطلب لتغيير أو إلغاء أو إعلان إبطال أمر المراقبة فور إبلاغه بأن هناك أمر مؤكد ضده.

عند إتخاذ قرار باصدار أمر مراقبة، يجب أن تأخذ المحكمة في الاعتبار أثر متطلبات أمر المراقبة على ظروف الشخص، بما في ذلك ظروفه المالية والشخصية.

يستطيع أي شخص صادر ضده أمر مراقبة أو محاميه/محاميها أن يحصل على نسخة من الأمر تتضمن ملخصاً بأسباب إصداره.

لا ينطبق أي أمر مراقبة على الاطفال دون عمر السادسة عشر . يمكن أن ينطبق أمر المراقبة على شخص بين السادسة والثامنة عشر من العمر لمدة أقصاها ثلاثة أشهر. أما الأشخاص الذين يبلغون من العمر 18 سنة أو أكثر، فيمكن أن يستمر أمر المراقبة ضدهم لمدة تصل إلى 12 شهراً.

يمكن الحصول على معلومات
عامة عن الأمن الوطني على الموقع

www.nationalsecurity.gov.au